وفي مشاع لا يقسم ولا يجوز في مشاع يقسم
رحمه الله بقوله يجوز عن المتصل كالثمرة على
الشجرة وبقوله مقسوم عن المشاع وقال
الشافعي يجوز هبة المشاع فيما يقسم
وفيما لا يقسم لانها عقد تمليك والمحل
قابل له فاشبهت البيع وكونه تبرعا
لا ينافي الملك في الشيوع كالقرض والوصية
وتسليمه ممكن بالتخلية او بتسليم
الكل اليه كالمشاع الذي لا يحتمل القسمة
ولنا ان الخلفاء الراشدين وغيرهم من
الصحابة شرطوا القسمة لصحة الهبة
ولان القبض منصوص عليه في الهبة فيشترط
وجوده على اكمل الوجوه كما في استقبال
القبلة لما كان منصوصا عليه يشترط
وجوده على الكمال حتى لو استقبل الحطيم
لا يجوز صلاته مع انه من البيت بالسنة
ولان القبض منصوص عليه في الهبة فيشترط
وجوده على اكمل الوجوه كما في استقبال القبلة
لما كان منصوصا عليه يشترط وجوده على
الكمال حتى لو استقبل الحطيم لا يجوز صلاته
مع انه من البيت بالسنة ولان القبض ثبت
مطلقا والمطلق يتناول الكامل والكامل هو الوجود
من كل وجه والقبض في المشاع لا يتم في حيزه من

القبض

كل وجه اذ في حيز شريكه من وجه وتمامها
لا يحصل الا بالقسمة لان الانضمام بها تمييز وجمع
وبالا يجتمع لا يتميز محرزا او يكون احرازا
ناقصا فلا ينهض لافادة الملك ولان اشتراط
اصل القبض في الهبة كان للاحتراز عن
وجوب الضمان على المتبرع لاحتمال هلاكه
قبل القبض او لئلا يلزمه المطالبة بالتسليم
وهذا المعنى هنا لانه لو مع لوجب عليه
اجرة القسمة وبطالبه بالقسمة فيكون عقد
المتبرع موجبا لضمان القسمة على المتبرع
ولمطالبته بالقسمة وهو خلاف موضوع التبرع
قال الله تعالى ما على المحسنين من سبيل بخلاف
ما لا يقسم لانه لا يجب اجرة القسمة فيه ولا يتصور
فيه الا بالقبض الناقص فاكتفي به ولانا لو
اعتبرنا كمال القبض فيه لانسد باب الهبة
فيه وفيما تقسم لا ينسد ولا يقال يستوجب
الهبة اياة فيما لا يقسم وهو ايجاب على المتبرع
فوجب ان يبيع لانا نقول الهبة اياة قسمة المنافع
والتبرع وقع في العين فيكون ايجابا في غير
ما تبرع به فلا يتأتى وانما المحذور الايجاب
في عين ما تبرع به والقبض في الوصية ليس
بشرط لصحتها وكذا في البيع الصحيح وفي البيع
الفاسد والمسلم والصرف غير منصوص